الإعلان الوزاري لنابولي

نحن وزراء ورؤساء وفود الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط)المُشار إليها باسم "اتفاقية برشلونة ("وبروتوكولاتها، في اجتماعنا في نابولي بإيطاليا، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019،

إذ ندرك الأهمية المطلقة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، موطننا المشترك للحماية والمحافظة، حيث عاشت مجتمعاتنا وازدهرت منذ آلاف السنين، والتي تعتمد رؤيتها للتنمية المستدامة والرفاهية والسلام على صحة البحر المتوسط، وتربط بيننا وتوحدنا منذ بداية الحضارة الإنسانية؛

وإذ ندرك أيضًا الدور الرئيسي والمعقد منقطع النظير الذي تتمتع به منطقتنا بفضل ثرائها بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والروابط التاريخية والثقافية، وأهمية اتفاقيات البحار الإقليمية وبرامجها في تنفيذ الإستراتيجيات وجداول الأعمال العالمية؛

وإذ نشير إلى أن السياق العالمي يشمل عناصر مهمة مثل جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (SDG) به، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الذي (CBD) وقرارات جمعية البيئة التابعة للأمم المتحدة، واتفاقية التنوع البيولوجي والإطار الإستراتيجي لاتفاقية (UNFCCC)، سيتم اعتماده، وتنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030، ونهجه الخاص بتحييد أثر تدهور الأراضي نهج الحياد لمعالجة أزمة المناخ وتعزيز إمدادات المياه وغيرها من التطورات والمنتديات ذات الصلة ؛

وإذ نرحب بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (MEA) المتعلقة بخطط العمل وقرارات التلوث ومجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين لمكافحة القمامة البحرية بالتآزر مع اتفاقية البحار الإقليمية، كزخم عالمي نحو التخلص طويل الأجل من تصريف القمامة والجزيئات البلاستيكية إلى المحيطات؛

وإذ نسلم بأن عام 2020 هو نقطة تحول حاسمة للمحافظة والإدارة المستدامة للبحر الأبيض المتوسط والساحل، على أساس التقارير القائمة (IPBES) على المعرفة والعلوم التي قدمها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والمنتديات الدولية المقبلة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام (IPCC) في عام 2019 والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاجتماعات الوزارية لعام 2020 للاتحاد من أجل المتوسط، 2020 وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة 2021-2030، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية 2021-2030؛

وإذ نسلم بالحاجة إلى الاعتماد على تعاوننا والتزاماتنا الطويلة الأمد من أجل صفقة جديدة خضراء بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وخاصة الأجيال الشابة، لتعزيز ضميرنا البيئي وشعور ناضج بالمسؤولية؛

وإذ نرحب بالعملية التشاركية الواسعة والشاملة التي أدت إلى عقد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة الذي روج له البلد المضيف إيطاليا وأمانة اتفاقية برشلونة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP)، مع الأطراف المتعاقدة، واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة)الاجتماع الثامن عشر، بودفا، الجبل الأسود، خلال الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيو 2019(، والاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة)حدث الشباب، نابولي، إيطاليا، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019(، وأصحاب المصلحة الإقليمي لأصحاب المصلحة، أثينا، اليونان، خلال الفترة من 24-25 تشرين الأول/أكتوبر 2019(؛

وإذ نعيد التأكيد على التزامنا بالدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP) ونظام اتفاقية برشلونة، وإطاره المؤسسي والتنظيمي والتنفيذي الفريد لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة لمناطقه الساحلية، وتوسيع نطاق إنفاذ الالتزامات العالمية والإقليمية في منطقتنا، والتقدم معًا من خلال الصكوك والإستراتيجيات والسياسات القانونية المشتركة، فضلاً عن البرامج والمشاريع والمبادرات العلمية والتقنية؛

وإذ نستذكر ونرحب بالإنجازات الرئيسية والعمل الجاري لنظام اتفاقية برشلونة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP)، والحاجة إلى زيادة تعزيز ودعم حوكمتها وقدرتها؛

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء الضغوط المتزايدة التي تمارسها الأنشطة البشرية على الموارد الطبيعية للبحر الأبيض المتوسط ومناطقه الساحلية، وتأثيرها كما تم تحديده أيضًا في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 وتقرير حالة البيئة والتنمية لعام 2019 وإدراكًا للحاجة إلى تغيير منهجي مدعوم بإستراتيجيات وسياسات وسلوكيات تطلعية ومبتكرة؛

1. نرحب بموافقة ملخص صانعي القرار والرسائل الرئيسية لتقرير عام 2019 عن حالة البيئة والتنمية في البحر المتوسط ، باعتبارها مهمة لتعريف الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 والسياسة الإقليمية الأخرى ذات الصلة والتطورات الاستراتيجية لنظام اتفاقية الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر المتوسط - برشلونة ؛

2. نلتزم باتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز مستوى حماية البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك منطقته الساحلية ، وحالته البيئية الجيدة ، كمكان للسلام والحوار والتضامن ، كجسر بين الحضارات وكنموذج للبيئة الحماية في سياق التنمية المستدامة والتعاون المتعدد الأطراف ، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة ؛

3. نحن مصممون على مواصلة معالجة جهودنا على وجه الخصوص في أربعة مجالات ذات أولوية للعمل والالتزامات - من خلال والاستجابة للتحديات الناشئة عن تغير ، (MPAs) معالجة القمامة البحرية بشكل فعال ، وتعزيز وتوسيع شبكة المناطق البحرية المحمية المناخ ، ودعم الاقتصاد الأزرق المستدام والانتقال البيئي لمنطقتنا - وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية لنعتنقها معًا في السنوات القادمة؛

تشعر بالقلق من أن البحر الأبيض المتوسط ومناطقه الساحلية يواجه تحديات كبيرة في مواجهة التلوث، وهي واحدة من أكثر المناطق التي تتأثر بالقمامة البحرية في العالم، حيث تمثل المواد البلاستيكية ما يصل إلى 95 %من إجمالي النفايات البحرية العائمة وأكثر من 50 %من القمامة البحرية الراسية في قاع البحر، التي تنشأ في الغالب من المنتجات البلاستيكية للاستخدام مرة واحدة والتي تمثل أكثر من 60% من تكوين القمامة البحرية؛

وإذ نعيد التأكيد على التزامنا بالتنفيذ الكامل للخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن عشر في عام 2013، والمستكملة بواسطة خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستديمين)في البحر المتوسط (SCP؛

4. وندرك الضرورة الملحة للقضاء على تسرب البلاستيك في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2025 مع التزامات واضحة بخفض استهلاك البلاستيك، ودعم التصميم والابتكار البيئيين، وكفاءة الموارد والتحسين الفعال لإدارة النفايات، وكذلك تعزيز تدابير الرقابة والوقاية، مثل تدابير الحظر والحوافز والضرائب ومخططات المسؤولية الممتدة للمنتجين؛

5. نقرر تعزيز جهودنا لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من خلال تمكين إطار العمل التنظيمي لتقليل المنتجات البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة، ووضع أهداف كمية طموحة، ودمج تدابير الخفض والتي تشمل الجزيئات البلاستيكية في جدول أعمال القمامة البحرية واتخاذ :الإجراءات التالية

أ (تعزيز تدابير الوقاية والنهج الدائرية لفتح فرص الاقتصاد الأخضر ؛ دعم أهداف إعادة التدوير القابلة للحياة على المدى الطويل ؛ اعتماد خطط وطنية لتحقيق تدريجي لجمع النفايات البلاستيكية بنسبة 100٪ وإعادة تدويرها بحلول عام 2025 ؛ ومخاطبة القطاع الخاص لتقليل العبوات البلاستيكية ؛
ب (تفعيل المراقبة الكاملة للقمامة البحرية القائمة على برنامج الرصد والتقييم في البحر المتوسط ، مع توفير تقييم لآثار القمامة البحرية في البحر المتوسط والمناطق الساحلية ؛
ج (مواصلة تعزيز الإجراءات المنسقة لأصحاب المصلحة ، من خلال منهاج التعاون الإقليمي بشأن النفايات البحرية ؛
.د (إطلاق حملات توعية حول آثار النفايات ، وخاصة النفايات البلاستيكية والبلاستيكية الدقيقة ، على البيئة

وإذ نقر بقلق بأن 8.9٪ فقط من سطح البحر الأبيض المتوسط يخضع لوضع قانوني للحماية أو الوضع القانوني وأن منطقتنا يجب أن تلعب دورًا رئيسيًا أيضًا في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام ؛

للحفاظ على ما لا يقل عن 10٪ من المناطق البحرية والساحلية بحلول SDG 14.5 وإذ يساورنا القلق من أن منطقتنا لم تحقق بعد الهدف عام 2020 ؛ وأن الجهود لا تزال مطلوبة من أجل توزيع مكاني أكثر تجانساً للمناطق البحرية المحمية في حوض البحر المتوسط ؛ وأن فقط من المناطق البحرية المحمية لدينا تنفذ خطط الإدارة حسب الأصول ؛ 10٪

6. نلتزم بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتنفيذ الإدارة القائمة على العلم لصالح المجتمعات المحلية ، وتعميم حفظ التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لتحقيق ما لا يقل عن 10٪ من تغطية البحر المتوسط بالمناطق المحمية البحرية بحلول نهاية Med ؛ عام 2020 ودعم تمويلها المستدام ، بما في ذلك من خلال مبادرة صندوق

7. نحن منخرطون بشكل واضح في تقاسم المسؤوليات والأهداف بين الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على المستويات العالمية :والإقليمية والوطنية والمحلية للوصول إلى حلول هيكلية طويلة الأجل ، بهدف اعتماد تدابير حماية إضافية ، وبالتالي
لحفظ (SAP BIO) أ (دعم خطة طموحة جديدة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من خلال تطوير برنامج العمل الاستراتيجي المنقح التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ، وتعزيز بناء القدرات والتآزر مع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ؛
ب (تشجيع تعيين المناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط، بناءً على المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة بما في ذلك المعلومات المتاحة من عملية المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (وفقاً للقانون الدولي ، تسريع الإدارة الفعالة لشبكة المناطق البحرية المحمية الحالية وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات لزيادة الجهود من أجل الأنواع الرئيسية والموائل وحفظ النظام الإيكولوجي ؛

ج (وضع آليات لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون في المجالات المواضيعية والنهج المتعددة التخصصات في المناطق البحرية المحمية ، كاتفاقات توأمة ، وللتخطيط والإدارة التشاركيين لإشراك أصحاب المصلحة الاجتماعية الاقتصادية المحلية بنشاط ، بما في ذلك الصيادين والجهات الفاعلة في السياحة ؛

إذ يساورنا القلق من أن البحر المتوسط هو نقطة ساخنة لتغير المناخ ، حيث يبلغ متوسط درجات الحرارة السنوية أعلى من الاتجاهات الحالية للاحترار العالمي (+1.1 درجة مئوية (، وارتفاع نسبة الحموضة البحرية وارتفاع مستوى البحر بوتيرة متسارعة ، والأحداث المتكررة والمتطرفة مثل الجفاف وهطول الأمطار ، والتي تفاقم المشاكل البيئية والاجتماعية القائمة ؛

وإذ ندرك أن تغير المناخ ، كما يتضح من التقرير الخاص الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2019 بشأن المحيطات والغلاف الجليدي وغيره من التقارير الإقليمية ذات الصلة بتغير المناخ ، يسبب مخاطر هامة لنظمنا الإيكولوجية الساحلية والبحرية - وبالتالي ، لرفاه الإنسان وأمنه - التنوع البيولوجي والمياه العذبة ، والأمن الغذائي ، والبنى التحتية الساحلية والمدن ، والتراث التاريخي والثقافي ، ولمواجهة هذه التحديات ي يجب علينا إنفاذ حوكمة البحر والمنطقة الساحلية ؛

8. وندرك أن هذه العمليات تتطلب إستراتيجية طموحة للتكيف مع التغير المناخي، وفقًا لخصائص البحر والسواحل، مع التركيز على إدارة المياه، بحيث يتم الاعتماد على الآليات الموضوعة في قرارات ومشاريع ومبادرات اتفاقية برشلونة، مثل إطار العمل الإقليمي للتكيف لعام 2017 وبرنامج إدارة المناطق الساحلية (RFCCA) مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط ((CAMP؛

9. ونعيد التأكيد على التزامنا تجاه الحوكمة واستجابات السياسات القائمة على الأدلة العلمية، لتعزيز تطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) ودورها ونلتزم، بتقديم الدعم من أجل:

(a جمع النتائج العلمية في صيغة يسهل الوصول إليها نيابةً عن صانعي القرار في أي مستوى ووضع بحث متعدد التخصصات وسياسات متعددة القطاعات لمواجهة التغير المناخي عبر نهج مشترك، وخاصةً في إطار العلاقة بين الماء والغذاء والطاقة؛

(b تقييم الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لارتفاع مستوى سطح البحر والمخاطر الساحلية، المرتبطة بالتغير المناخي في المناطق الساحلية، بهدف ضمان أن يراعي تخطيط استخدام الأراضي والبنية الأساسية مراعاة كاملة سيناريوهات التغير المناخي وأوجه عدم اليقين ذات الصلة؛

(c تعزيز بناء القدرات ومشاركة مجموعة من الجهات الفاعلة، ولا سيما المجتمع العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في تعيين إستراتيجيات المواءمة وتنفيذها، وحشد موارد التمويل، من بين أمور أخرى، من خلال إصلاحات الإعانات وتحصيل الضرائب الخضراء؛

وإذ ندرك المنافسة المتزايدة على استخدام الموارد والحيز البحري والساحلي في البحر الأبيض المتوسط، والحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى ضبط تقليل التأثيرات المرتبطة بتوسع القطاعات البحرية إلى الحد الأدنى ، وهذا على سبيل المثال ، في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على سبيل المثال ، كان لديها أدنى نسبة من الأرصدة السمكية المستدامة في جميع أنحاء العالم (37.8 ٪ (، مع 78 ٪ من مخزونها السمكي على مستويات غير مستدامة بيولوجيًا؛

وإذ ندرك الحاجة إلى الحد من الآثار المتزايدة للضغوط المرتبطة بمصادر التلوث البرية وخاصة التصريفات من البتروكيماويات ،والصناعات الكيماوية ، وكذلك القطاعات السياحية

وبالنظر إلى أن موارد البحر المتوسط ينبغي أن تؤدي إلى الرخاء الاقتصادي والمساهمة في استقرار المنطقة من خلال توفير فرص العمل الخضراء وفرص الابتكار لقطاعات الاقتصاد البحري (تربية الأحياء المائية ، مصايد الأسماك ، السياحة ، الشحن ، الموانئ (وفي الناشئة (التكنولوجيات الحيوية الزرقاء ، البحرية (المصادر المتجددة ، رقمنة الخدمات (، مع الاحترام التام لحماية البيئة ، في نهج دائري ونمط الحكم الرشيد ، بدعم من تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025 ؛

10. بفاعلية في البحر الأبيض (MSP) وتخطيط الحيز البحري (ICZM) ونعيد التأكيد على أن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المتوسط، إلى جانب نُهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، دور حاسم في تعزيز الاستخدامات المستدامة والتآزرية للمناطق والموارد البحرية والساحلية ، إلى جانب البحث والابتكار ؛

11. نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال زيادة مستوى التصديق عليه ، وتعزيز الانتقال الأخضر ، والمبادرات المرتبطة التي يروج لها نظام اتفاقية برشلونة /خطة عمل برشلونة ، بما في ذلك الإطار الإقليمي الموحد كأداة لتنفيذ نموذج الإبلاغ الموحد ، ونلتزم بما يلي MSP للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية .، وفيما يتعلق بـ:

(a ضمان الاستخدامات المستدامة والمتكاملة للمناطق والموارد البحرية والساحلية ، وكذلك الاقتصاد الدائري والمنتجات والخدمات السياحية المبتكرة ، وتبادل الخبرات والمعلومات على جميع المستويات بين المؤسسات والمشاريع بما في ذلك الطاقات البحرية المتجددة ؛

(b ضمان التنفيذ الفعال لأحكام الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، وكذلك من خلال تعميم ممارسات ومشاريع الإدارة الساحلية ، من خلال البحث والتدريب على الإدارة متعددة المستويات وإدارة أصحاب المصلحة والحوار ؛

(c وضع إطار لمؤشرات محددة لتقييم أثر السياحة البحرية والساحلية على الوجهات ولتعزيز السياحة البيئية ؛

وإذ نقر بأهمية حماية البيئة وكذلك صحة الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط مع الأخذ في الاعتبار أن)منطقة التحكم في الانبعاثات (سيؤدي إلى فوائد كبيرة لصحة الإنسان والبيئة MED SOx ECA تعيين البحر المتوسط بأكمله كمنطقة وخاصة جودة الهواء ؛

12. نوافق على الانتهاء ، بناءً على نتائج الدراسات الإضافية والعمل التحضيري ، وتمشياً مع خريطة الطريق المتفق عليها ، من تطوير اقتراح مشترك ومنسق متفق عليه بشكل متبادل لتعيين المنظمة البحرية الدولية للبحر الأبيض المتوسط ، ككل ، كمنطقة للتحكم في MARPOL الانبعاثات لأكاسيد الكبريت عملاً بالملحق السادس من ؛

إشارة إلى الحاجة إلى استخدام وتبادل المعرفة البيئية ، مثل تقرير حالة البيئة والتنمية لعام 2019 في تقرير البحر المتوسط وتقرير حالة جودة البحر المتوسط لعام 2017 ، من خلال التطوير والنشر والاتصال الموجه إلى السياقات المختلفة ، والإلحاح لإشراك الجميع أصحاب المصلحة المعنيين ، وخاصة الأجيال الشابة للمشاركة بشكل مباشر في القرارات التي تؤثر على مستقبلنا المشترك ؛

13. ندرك أن "التفكير الأخضر "من حيث التأثير البيئي لحياتنا اليومية ، يتطلب أن يتصرف المواطنين والمؤسسات المسؤولة وفقًا لها، وينطوي على دعوة لجميع الجهات الفاعلة للعمل ، محليًا وعالميًا ، والتي تعتمد عليها جودة حياة أطفالنا ؛

14. ونحث على تنفيذ المبادرات الشاملة متعددة القطاعات والرائدة التي روجت لها الأطراف المتعاقدة والشركاء باعتبارها اتجاهات :تحولية وإستراتيجية للأجيال لحماية بيئة البحر الأبيض المتوسط، مما يساهم في تنميتها المستدامة، على سبيل المثال

(a إنشاء مناطق محمية خاصة أو المناطق المحمية البحرية بما يتماشى مع اتفاقية برشلونة ؛
(b تعزيز تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر المتوسط في المجالات المشتركة مع برامج أو مبادرات الأمم المتحدة الهيئة العامة لمصايد ، (MAB) الأخرى ، مثل برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)اليونسكو (وبرنامج المحيط الحيوي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والاتفاقية المتعلقة بحفظ الحيتانيات في البحر (GFCM) أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجان الإقليمية للأمم المتحدة من أجل إفريقيا (ACCOBAMS) الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة المحيط الأطلسي المتجاورة ؛ (GEF) ومرفق البيئة العالمية (ESCWA ، UN-ECE ، UN-ECA) وأوروبا وغرب آسيا
(c تنفيذ استراتيجية للاتصال البيئي ونشره من أجل تعزيز التنمية المستدامة ، وخطط تعليمية وتدريبية عالية الجودة ومبتكرة تستهدف وفقًا للسياقات المختلفة للوصول إلى جمهور متنوع والشباب ؛
(d تعزيز التواصل الإقليمي بين العلوم والسياسات لإسناد السياسات إلى الخبرة العلمية ، حتى تكون هناك عملية صنع قرار استراتيجية لها أساس علمي سليم ؛

15. نوافق على مناطق الأولوية الأربع للإجراءات والالتزامات المحددة في الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف لتكون جزءا من الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - منظومة اتفاقية برشلونة، وتعزيز آليات الحوكمة والإنفاذ؛

16. وفي نهاية المطاف، نشرك أنفسنا وبلداننا في تجديد الالتزام الذي يمتد لعقود من الزمان نحو مسار مسؤول لحماية التنمية المستدامة للبحر المتوسط، وهو تراث مشترك نحن اليوم أمناء عليه فقط ولذا نحن مدعوون للحفاظ عليه وتعزيزه وتنظيفه ونقله إلى أجيال .البحر الأبيض المتوسط المستقبلية